لان التاويل صرف اللفظ الى بعض محتملاته الغير الظاهر بخلاف احتمال التعرق فانه ينقض التعريف ولهذا يفضل
صلوة الجماعة على صلوة المنفرد بسبع وعشرين درجة **فان قيل** يحتمل ان يكون الامر بالسجود ارادة الشكر لنعمة
خلق آدم صلوات الله عليه نبينا وعليه للتعظيم فتغير السوق ومع الاحتمال كيف يكون مفسرا **قلنا** هذا الاحتمال يفيد
مجرد التعظيم البتة فلا يكون محللا بخلاف سياق الكلام وهو التعظيم فان قيل هذه الاية يحتمل التاويل بعد لانه يحتمل ان
يراد بالسجود الخضوع والركوع كما يراد بالخضوع الركوع فكيف يكون مفسرا قيل هذا الاحتمال يفيد
مجرد التعظيم البتة فلا يكون محللا بخلاف سياق الكلام وهو التعظيم فان قيل هذه الاية يحتمل التاويل بعد لانه يحتمل ان
يراد بالسجود الخضوع والركوع كما يراد بالخضوع الركوع فكيف يكون مفسرا قيل هذه الاحتمال يفيد مجرد التعظيم غير محل بمعنى سياق الكلام او
يقال كما انه نزلت هذه القران مرارا في محال مختلفة بعبارة واحدة وجاز ان يكون التاريخ معلوما بكون جميع المحال محل واحد
لا يجمع القران بمنزلة كلام واحد فيكون كل واحد منها موكدة للاخر وهذه الاية نزلت كذلك وجاز ان يزيل بلفظ الركوع
والخضوع فحل مفسرا موكدة محتملا ومع التاكيد لا يبقى احتمال المجاز كذا يقال الاكابر **وفيه** بوجوه الاول ان
ابن عباس رضي الله عنه جعل كلمة جميعهن كما ذكرنا تغيير الوجيز والثاني انما قلت ومع التاكيد لا يبقى احتمال المجاز فهو التاكيد
المعنوي دون اللفظي على ما عرف في علم النحو والمعاني والثالث انه على هذا ينبغي ان لا يبقى احتمال التخصيص في لفظ
الملائكة المذكورة مكررا وقد قلتم انه يحتمل التخصيص **وايضا** ح الثالث بان التكرار لا ينفي احتمال التخصيص فان قيل
المفسر يحتمل النسخ وهذه الاية لا تقبل النسخ لانها من جملة الاخبار لانه تعالى اخبر عن سجود الملائكة والاخبار لا
تقبل النسخ لانه يؤدي الى الكذب والغلط وذا يستحيل على الله تعالى فكانت من قبيل المحكم ذكره المفسر فكيف ورده
مثالا للمفسر قيل هذا ليس بمثال للمفسر قيل مثال لما لا يحتمل التاويل والتخصيص يعني المفسر لا يحتمل التاويل كما لا يحتمل
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وقيل ان المشايخ لو يعنون بقولهم الاخبار لا تحتمل النسخ المعاني القائمة بالصفة
الاخبار لان نفس الصفة فنفس الصفة تحتمل النسخ واذا كان معناها محكما فانه يجوز ان لا يتعلق بها جواز الصلوة
وحرمة الغيبة على الجنب والحائض وهو المراد بنسخ الصفة **وفيه** لان المحكم يحتمل النسخ الصفة انه يجوز
ان لا يتعلق بقولنا ان الله بكل شيء عليم جواز الصلوة وحرمة الغيبة على الحائض والجنب فاذن لا يكون
بين المفسر والمحكم فارق فالجواب الصحيح ان يقال ان مفهوم هذه الاية وهو سجود الملائكة من حيث هو هو يحتمل النسخ
لكونه من الممكنات والامكان لا يحتمل العارض لكونه من الاخبار فيكون مفسرا باعتبار ذاته محكما باعتبار العارض بخلاف
قوله تعالى الله بكل شيء عليم فان مفهوم وهو علم الله تعالى من حيث هو هو لا يحتمل النسخ والتبديل محالا لكونه من الواجبات
فكان

كان محكما لكن بقي هنا بحث آخر ذكرته في شرح المنار مرفوع الشرعاة الى المنار **الشرعية** اذا قال
تزوجت فلانة شهرا او الى شهر يكذا من المال مفعوله الف للتفصيل اما ان قوله تزوجت ظاهر في النكاح لانه يفهم
بصيغة الكلام عرف استعمال الكلام وفي بعض موضع ظاهر وهذا لو افق عبارة غير من المشايخ لوضح انه
اطبق المقصود من ايراد هذا المثال لان هذا مثال المفسر اذا وضوحه على ما وضح النص وكذا وضوح الظاهر
الا ان احتمال النكاح المتعة فرقوله تزوجت فانه يطرق الى ذلك كما ان التزويج كما يراد به التاييد يراد به التوقيت
على ان النكاح في الحقيقة ملك المتعة بالمرة فصفوله الشهر بين الرضى المراد به اما بقوله تزوجت على انه متعة
فقلنا هذا اما قوله تزوجت فلانة شهرا متعة ان نكاح متعة وليس بنكاح موكد وقال زفر هذا نكاح اذا لتوقيت
شرط فاسد فكان الشرط باطلا والنكاح صحيحا اذ النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة كما قال تزوجتك على ان
اطلقك بعد شهر فانه يصح النكاح ويبطل الشرط الفاسدة لكنا نقول اصح زفر هذا العقد شيأ ان لفظ التزويج
ولفظ التوقيت والتزويج وانكان حقيقة في النكاح لكنه تحمل ارادة المتعة كما زاد المتعة لا يحتمل غير
المتعة اصلا فكان مفارغ هذا الملغى والتزويج نص في النكاح فحمل على المفرد لازدياد قوة **فان قيل** ان يقول
اسم النكاح يقع على نكاح المتعة ايضا فكيف يقول وليس بنكاح **واجيب** بان المنفي هذا النكاح متعة وليس بنكاح موبدا
وبان اسم النكاح على سبيل الحقيقة لا يقع على نكاح المتعة ولكنه يقع عليه مجازا ولذا قال صاحب الكشاف قوله تعالى
الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فيه دليل على ان نكاح المتعة ولقائل ان يقول ان هذا النكاح موقت لا متعة
او الفرق بينهما ان يذكر لفظ التزويج او النكاح في الموقت مع ذكر التوقيت سواء طالت مدة التوقيت او قصرت
ولفظ المتعة بان يقول لامرأة تزوجتك كذا من المال لا تمتع بك اياما وهيهنا لفظ التزويج مذكور مع ذكر التوقيت
فيكون نكاحا موقتا لا متعة فوجب ان يقول الا ان احتمال الموقت قائم فجعلوه شهرا فالمراد به فعلنا هذا اما موقت
وليس بنكاح والجواب انا سلمنا ان نكاحا موقتا لكنه فوق متعة المتعة لوجود التوقيت فجعلوه متعة البتة **فان قيل**
قوله شهرا بيان تغيير لانه موجب قوله تزوجت فكيف يكون النكاح مع احتمال ان يكون متعة والتوقيت بغيره الى الوقع وبيان
التغيير ببيان بيان التغيير محالا قدره في اصل البيان فكيف يجعل قوله شهرا تغييرا **قيل** التغيير في الاصطلاح
احكم ان يلحقه بيان تغيير او تغيير لو تقرير فكلما يقطع احتمال التاويل يصير الكلام مفسرا فلا يبقى كونه بيانا